الانشقاقات الحزبية وانعكاساتها على العملية الديمقراطية في تونس

Parey divisions and their Impact on the democratic process in Tunisia

قندوز عبد القادر ♦
جامعة تيارت/ الجزائر
Abdelkader.guendouz@univ-tiaret.dz

مبطوش الحاج
جامعة تيارت/ الجزائر
mabtouchehadj@univ-tiaret.dz

كعيبوش عمر
جامعة تيارت/ الجزائر
kaiboucheomar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/03/24 تاريخ القبول: 2023/06/12 تاريخ النشر: 2023/07/03

الملخص:

تبحث هذه الورقة في موضوع الانشقاقات الحزبية وتداعياتها على الساحة السياسية في تونس التي اكتست أهمية كبيرة لدى دارسي السياسية المقارنة، حيث أصبحت اليوم من السمات البارزة التي تميز الديمقراطيات في دول العالم الثالث، اذ ترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وانطلاقا من أن قوة الأحزاب السياسية وتماسكها وتجانسها وغياب الصراعات هو من العوامل المهمة في ترقية الديمقراطية تعيش اليوم دولة تونس أزمة الانقسامات في نظامها الحزبي الذي جعل الأحزاب السياسية خارج الحسابات في ظل تأسيس لحكم فردي من جديد، التونسية بما يساهم في تحقق مكاسبها الديمقراطية

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الانشقاقات، الأزمة، الصراعات الداخلية، انقسامات

Abstract:

This paper examines the issue of party divisions and their impact on the political landscape in Tunisia, which has become a topic of great importance for students of comparative politics. Today, it has become one of the prominent features that distinguish democracies in third world countries, as this phenomenon is linked to a range of internal and external factors. Because the strength, cohesion, and homogeneity of political parties and the absence of conflicts are important factors in promoting democracy, Tunisia is currently experiencing a crisis of divisions in its party system, which has made political parties irrelevant in the face of the establishment of a new autocratic rule. This situation hinders Tunisia's democratic gains.

Keywords:. political parties, splits, crisis, internal conflicts, divisions

♦ المؤلف المرسل

مقدمة:

لقد شكلت دراسة الأحزاب السياسية محور الدراسات السياسية المقارنة، كما تنوعت المفاهيم والتعريفات حولها وحتى النظريات التفسيرية لهذه الظاهرة، مما أفضى- إلى شبه أجماع على أن الأحزاب السياسية جماعة أفراد تتبنى توجه معين تجمعها أفكار معينة أو إيديولوجية يتبنونها ويدافعون عنها يسعى الحزب من خلال المشاركة السياسية الوصول إلى السلطة بناء على تأييد قاعدة جماهيرية واسعة عبر الانتخابات، إلا أن الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث عرفت أزمات داخلية شكلت ميزة طبعت على أغلب هذه الديمقراطيات وهي ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي باتت تشكل أزمة للديمقراطية الحديثة، إلا أن ظاهرة الانشقاقات في حد ذاتها لم تلقى الاهتمام الكافي من الدراسات السياسية المقارنة بل اقتصرت دراستها على أساس أحد عوارض التي تصيب الأحزاب السياسية مما جعل منها ظاهرة غامضة بعض الشيء. شكلت الثورة التونسية في جانفي 2011 أحد ابرز الثورات هذه الديمقراطيات في العالم الثالث والعالم العربي إذ يعتبرها غالبية المهتمين بالديمقراطية من بين التجارب التي حققت نسبيا نجاحا على المستوى العملي حيث عرف الشعب التونسي نهاية عهد الحكم الفردي وبداية مرحلة جديدة في تاريخ الحياة السياسية في تونس إلا أن من غير المعقول الجزم بنجاح هذا المسار إذا لم يدعم بمؤسسات تحميه وترافقه، وفي هذا السياق اعتبرت الأحزاب السياسية التونسية القلب النابض للثورة التونسية وحاميها، فالتعددية التي كانت بعد الثورة ليست التعددية التي كانت قبلها إذ يعتبرها التونسيون هيكل بلا روح لا يضيف ولا ينقص شيئا للحياة السياسية، غير أن المسار السياسي في بناء مؤسسات الديمقراطية لم يكن كما كان مأمول له فعدوى الانشقاقات الحزبية نخر جسد النظام الحزبي في تونس إذ أصبح يستيقضون كل يوم على انقسامات حزبية وانشقاقات جديدة لم يكن ينتظرها، فالمحطات الانتخابية التي كانت بعد الثورة التي عرفت مشاركة سياسية للشعب التونسي- لم تكن كفيلة بتحديد السلطة السياسية في البلاد، وكانت الأزمة الأخيرة الناتجة عن قرارات رئيس الجمهورية التونسي- أشد وقعا على الأحزاب السياسية التي كانت بمثابة قطيعة علنية مع الأحزاب السياسية، والتي يرى فيها البعض طعنا في مكتسبات الثورة التونسية، ففي ظل هذه الصراعات السياسية وفي محاولة تسليط الضوء على الأزمة التونسية التي أصبحت اليوم من بين أهم الموضوعات السياسية نطرح الإشكالية التالية التي من خلالها نحاول الوقوف على البحث في أزمة الأحزاب السياسية في تونس وظاهرة الانشقاق الحزبي الذي بات يعصف بكل التنظيمات الحزبية في البلاد ومحاولة تحديد تأثير ذلك على دور الأحزاب السياسية في الأزمة وما مصيرها في ظل تهديد قيام نظام الحكم الفردي ، وانطلاقا من هذا الطرح يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الانشقاقات الحزبية على العملية الديمقراطية في تونس؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية ندرجها على النحو التالي:

- ما المقصود بالانشقاق الحزبي؟ وماهي اسبابه؟
- ما تأثير الظاهرة على الأحزاب السياسية؟

- ما هو واقع الأزمة السياسية في تونس؟

يمكن الانطلاق في الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية السابقة من خلال صياغة الفرضيتين التاليتين:

_تساهم الانشقاقات الحزبية في تفويض العملية الديمقراطية والعودة إلى التقاليد السلطوية

_يرتبط نجاح العملية الديمقراطية في تونس بمدى قوة ة تجانس احزابها ومشاركتها في دمقرطة الحياة السياسية

متغيرات الدراسة:

تتمحور دراستها حول متغيرين أساسين يحملان علاقة طردية فالمتغير الأول يتمثل في ظاهرة الانقسامات الحزبية في تونس التي ميزت أغلب الأحزاب السياسية ومحاولة أبراز تأثير الظاهرة على متغير الأحزاب السياسية كونه عامل يعطلها عن ممارسة دورها بفعالية مما تصبح غير مؤثرة في السلطة السياسية.

الأهمية العلمية والعملية للموضوع

تكمن الأهمية العلمية والعملية للموضوع في تسليط الضوء على ظاهرة الانقسامات الحزبية التي ميزت الساحة السياسية في تونس خاصة في السنوات الأخير حيث عرفت وتيرة متصاعدة أثرت على تماسك النظام السياسي التونسي ومؤسساته الدستورية، بالوقوف على هذه الظاهرة بإبراز أهم العوامل التي ساهمت في اتشار الظاهرة في أواسط الأحزاب السياسية التونسية.

1-المحور الأول: الأحزاب السياسية أساس العملية السياسية

تحتل الأحزاب السياسية مكانة هامة في النظام السياسي يمكنها من لعب الدور الأساسي بامتياز في اللعبة السياسية وعلى وجه الخصوص الأزمات السياسية من خلال ما توفره من إطار تنظيمي يمارس فيه المواطن دوره بفاعلية وبشكل منظم يساهم في تقديم الحلول وتحديد المواقف وتنظيم المعارضة السياسية، إذ يتجلى هذا الدور من خلال جملة الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية على غرار تنظيم المعارضة، تكوين الإتجهات والأفكار وتوجيه الرأي العام، التعبير عن رغبات الجماهير، تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية، الدور الثنائي في التمثيل السياسي، فعدم احترام الأحزاب السياسية لهذه الأدوار يجعل منها عنصر غير فاعل في العملية السياسية وفي تقديم الحلول للأزمات، فمن خلال هذا المحور سنحاول تسليط الضوء على دور الأحزاب السياسية في ظل الأزمات التي تعرفها الأنظمة الديمقراطية من منطلق أنها تشكل وحدة سياسية وجهاز له وظائفه في النظام السياسي.

1.1- أولا: فاعلية الأحزاب السياسة في النظام السياسي

بينت الدراسات السياسة على أن الحزب السياسي يعتبر من المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي الذي يشكل الإطار الذي يمارس فيه الحزب دوره من خلال تأثيره على النظام السياسي في الدولة، فهو بذلك يشكل أحد قنوات الاتصال بين النظام السياسي والمواطن. يشكل قوة الرأي العام والأحزاب

السياسية عاملان لهما تأثير متبادل بينهما إذ أن استخدام الأحزاب السياسية لقوة الرأي العام يحقق فائدة بحيث يشكل عامل قوة وضغط تستعمله ضد السلطة، ولا يكتسب الرأي العام قوة إلا إذا تبنته الأحزاب السياسية في برامجها إذا لا يمكن أن تجد منفذا لها والوصول إلى أذان السلطة الحاكمة إلا من خلالها والتي من شأنها أن تؤثر على المسائل المتعلقة بالحياة العامة، وهنا تبدو أهمية الحزب إذ يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، وتحقيقا لذلك يقوم الحزب بتجميع جهود الأفراد ويضفي عليه طابعا سياسيا معبرا عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد.

باعتبار أن الأحزاب السياسية مؤسسة في نسق سوسيو-تقني مفتوح مسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال تفاعله الدائم مع بيئته الداخلية والخارجية مما يفرض على الحزب القيام بمجموعة من الوظائف الداخلية والخارجية حتى يتمكن من بناء قاعدة سياسية واجتماعية تمكنه من الوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامجه السياسي.

تشكل الأحزاب السياسية عامل مهم في النظام الديمقراطي وذلك لما تحققه من التنسيق بين وجهات النظر للحكام والمحكومين باعتبارها مؤسسات سياسية دستورية مهمتها تكوين الإرادة العامة الوطنية فأحزاب تكمن وظيفتها في تحويل الأفكار و المبادئ إلى برامج واضحة وخطة عمل محددة، بحيث تعجز الجماهير عن ذلك في غياب الأحزاب السياسية فهو الذي يحدد للجماهير ما هو المطلوب منها ويبين الأهداف المرجوة من الخطط التي يضعها الحزب فهو بذلك يكون المخطط والمنفذ في آن واحد.[1]

في هذا السياق يمكن القول إن طبيعة الأزمات السياسية التي تكون في غالبها صراع التيارات السياسية على السلطة تكون الأحزاب السياسية هي محورها، فالنسبة للدول المتقدمة تشكل الأحزاب السياسية الضامن الوحيد للسياسية الهادفة على المدى الطويل، في حين انه في الدول حديثة العهد في الديمقراطية على الرغم مما تعكسه التعددية من تنوع إلا أنها أصبحت قلب الأزمات السياسية و الصراع على السلطة ولعل السبب الوحيد هو عدم لعب هذه الأخيرة لدورها و ممارستها لوظائفها بالشكل المطلوب مما ينعكس سلبا عليها ويفقدها قوتها السياسية في التأثير في صناعة القرار وغياب الأحزاب السياسية عن عملية المشاركة في صنع القرار يعتبر تأسيس غير مباشر للحكم الفردي.

2- ثانيا: الأحزاب السياسية محور الأزمات السياسية في دول العالم الثالث

من مميزات الديمقراطية الجيدة التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية التي تقوم على أساس برامج حزبية تعكس مطالب الجماهير من جهة وتسعى إلى ايجاد حلول للأزمات والمشاكل الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية إلا أنه في دول العلم الثالث تميز التنافس على السلطة بين الأحزاب السياسية بشكل أساس على أسس غير البرامج الحزبية التي تكون في الغالب أسس عرقية أو دينية أو أيديولوجية مما يزيد من وتيرة

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة "دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 214

التنافس إلى درجة الصراع على السلطة التي تنتهي في الغالب بأزمات سياسية حادة يطول الخروج منها قد تصل إلى المواجهات المسلحة والتصدعات في المجتمع التي يدفع ثمنها المواطن.

فأي نظام سياسي يعكس لنا طبيعة النظام الحزبي السائد فيه، فأحزاب السياسية هي إحدى مقومات الحياة السياسية، فدراسة الظاهرة الحزبية لأي بلد ما يعطينا صورة عن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لذلك المجتمع، كما تساعد على فهم الإيديولوجيات السائدة، وفهم أساليب العمل الحزبي والسياسي وأداء المؤسسات والوظائف المختلفة للنظام السياسي، فأغلب النظم السياسية الحديثة اليوم هي ذات نظم حزبية سواء كانت ليبرالية أو شمولية أو تعددية أو أحادية، فاليوم أصبحت الأحزاب السياسية من بين أهم الآليات الأساسية للديمقراطية الحديثة في تنمية الرأي العام والتعبير عنه خاصة في القضايا الرئيسية، وبذلك يمكن القول أن لا ديمقراطية دون أحزاب و لا أحزاب بدون حرية سياسية.[1]

تساعد الأحزاب السياسية بممارسة وظائفها على التكيف وديمومة النظام وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية التي يختلف دورها حسب كل مجتمع، فنجد دور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة و بريطانيا في عملية التنشئة السياسية تكون قائمة على تقوية الأسس الثقافية والمحافظة عليها كما هيا، في حين نجد أن الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث لا تقوم في عملية التنشئة على أسس ثابتة،[2] فبذلك أصبحت الأحزاب السياسية مؤشرا أساسيا داخل العملية السياسية الديمقراطية ومعيارا لقياس درجتها ومساهمتها في بناء المؤسساتي فإن الاهتمام بها ودراستها أصبح عامل مهما أكاديميا لتقييم الحصيلة و بناء التوقعات بما يليق، فلا يمكن اليوم تطوير وتنمية العمل والأداء السياسي في غياب أحزاب وفعاليات قادرة على تحمل مسؤوليتها لقيادتها الدولة والمجتمع وطرح البديل المناسب لحل المشاكل بمختلف أنواعها وكذا تنشئة مجتمع مدني مرافق و مساعد على إنتاج مواطنة بكل المعايير.[3]

يتمحور دور الأحزاب السياسية في ظل الأزمات من خلال الأدوار الحديثة التي وضعها الدارسون و على رأسهم **جيوفاني سارتوري** التي يراها وظائف مهمة إلى جانب الوظائف التقليدية و التي من أهمها

- تفعيل المشاركة السياسية والتي تعني تنمية الرغبة لدى الأفراد وتنشيطهم للمشاركة في العملية الانتخابية
- الدعاية الانتخابية وذلك من خلال المساهمة في صناعة الراي العام على أساس ثلاثة وظائف "التنشيط، التحويل، التعميق، والتحويل"

[1] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 113

[2] حسان محمد شفيق، العاني، الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، كلية القانون والسياسية، بغداد، 1986، ص 260

[3] محمد عفاني، عبد العزيز بن طرمول، الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر، الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة وهران، 2019، ص 1

- خلق التكامل حيث تساهم وظيفة التكامل في حفظ التماسك الوظيفي للحزب وتشمل هذه الوظيفة ثلاثة مدلولات الاندماج الوطني، السياسي، الاجتماعي.
- تجميع المصالح وهي التي تجعل من الحزب حلقة وصل بين المجتمع وصانع القرار والتعبير عنها من خلال تنظيم مطالب الشعب في سياسيات عامة
- حل الصراعات أو ما يسمى بإدارة الصراع وهي من أهم الوظائف التي أصبحت الأحزاب أساسية في إدارتها فهي تتعلق بالصراعات على المستوى الاجتماعي التي يساهم الحزب فيها بقدر كبير من التخفيف من حدتها عن طريق وظيفة الاندماج، أما على المستوى السياسي يعمل على حل هذه الصراعات من خلال عملية تجميع المصالح أو وظيفة الصالحة.[1]

يتجلى الدور الأساسي للأحزاب في حل الأزمات السياسية من خلال القيام بوظائفه الأساسية وحتى الحديثة فهو بذلك يكون محور العملية السياسية فممارسة الأحزاب السياسية لهذه الوظائف يخلق نوع من الجودة السياسية ما من شأنه أن يجنب الدولة العديد من الصراعات فكلما زاد الوعي السياسي زاد الاندماج على المستويين السياسي والاجتماعي، فالحزب السياسي يمثل مؤسسة للتنشئة السياسية التي توفر قيادة سياسية متمكنة في حال وصولها إلى السلطة.

أثبتت التجارب الديمقراطية لدول العالم الثالث ضعف الأحزاب السياسية التي كانت في البداية مجرد فرضية حيث عرفت العديد من الأحزاب السياسية انهيار حقيقيا من حيث الانتماء التعاطف الاجتماعي والانضباط التنظيمي، فالطبيعة البنيوية لبعض الأحزاب تجعل منها أحزاب غير قادرة على التكييف مع المستجدات الاجتماعية والسياسية فتكون في البداية ذات نشاط عالي وتفشل فيما بعد وهناك من الأحزاب التي تفتقر للمعايير المؤسساتية للتنظيم الحزبي مما يجعلها غير قادرة على خوض المنافسات السياسية والحزبية في العمليات الانتخابية والتي بدورها تساهم في خلق نظام شمولي أو تجعل منها مجرد أحزاب موسمية لا تظهر إلا في المواسم الانتخابية ذات مناطق ضيقة ومنابر إعلامية محدودة وخطاب سياسي هزيل وبرامج سياسية تفتقد لمقومات إدارة الدولة. فبالرغم من اختلاف مظاهر ضعف الأحزاب إلا أن سببه يكمن في الهشاشة المؤسساتية للأحزاب وضعف الثقافة التنظيمية لمسيريه.[2]

الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث:

عند النظر إلى الواقع السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يجب علينا أن نتذكر أن الظاهرة الحزبية هناك ارتبطت بشكل كبير بنظام الحزب الواحد، مما يدخلها في إطار النظم اللاتنافسية. وعلى الرغم من التوقعات السابقة بإمكانية نشوء نظم تعدد حزبي تنافسية في هذه الدول، إلا أن هذه التجارب لم تحقق النجاح

[1] محمد عفاني، مرجع سابق، ص 102
[2] المرجع نفسه، ص 104

المطلوب. فقد انهارت معظم تلك التجارب لصالح نظام الحزب الواحد أو النظام اللاحزبي، ولم تبق سوى حالات قليلة من النظم التعددية في هذه المنطقة.[1]

يقول هيرميت وآخرون (2005) أن الأحزاب السياسية في البلدان النامية، بما في ذلك أفريقيا، تختلف بشكل كبير عن نظرائها الغربيين الذين تم دراستهم وتحليلهم من قبل العلوم السياسية. ووفقًا لهؤلاء الكتاب، فإن الأداء الوظيفي للأحزاب السياسية في هذين العالمين مختلف جدًا، بسبب تنوع تاريخهم وثقافاتهم. قليلة من النظم التعددية في هذه المنطقة.[2]

تختلف الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث وفي افريقيا خاصة عن باقي الأحزاب السياسية في العالم حيث تكون هذه الأحزاب نتيجة المقاومة الاستعمارية تتبنى الأفكار التحررية ثم تنشأ بعد الاستقلال أحزاب السياسية تكون نتيجة الانقسامات التي تتولد في الغالب على الصراع على السلطة السياسية، كما تكون نتيجة الاختلاف على طبيعة الحكم أو نتيجة الانقلابات العسكرية التي تنطوي تحت مظلة الحزب السياسي لمحاولة اكتساب الشرعية المدنية ترسخ الحكم الفردي القائم على الأحادية الحزبية، الانتشار الديمقراطي في دول العالم الثالث وغياب نموذج للديمقراطية الخاصة بالبيئة السياسية للدول العالم الثالث كان لها تأثير كبير على الظاهرة الحزبية بتبني هذه الدول لهذا النظام وسقاط الأنظمة الأحادية والخول في التعددية السياسية دون حسابات أولية أدى بالانقسامات التي انتهت بظهور أحزاب جديدة عمقت من الصراع السياسي.

1-3- ثالثا: الانقسامات في الأحزاب السياسية دراسة نظرية

تشكل ظاهرة الانشقاق الحزبي من الظواهر البارزة في عالم السياسية فكان موريس دوفرجيه أول من تعرض للظاهرة عام 1951م حيث فسر مدى التماسك الحزبي للأحزاب السياسية، وبتطور الدراسات السياسية زاد الاهتمام بدراسة الظاهرة الحزبية وإشكالية ضعف التماسك الحزبي، فنجد الأستاذ الأمريكي صامويل هنتنغتون ركز في دراسته على المؤسسية داخل التنظيمات الحزبية مؤكدا على أن الهدف من المؤسسة هو الحفاظ على وحدة التنظيمات السياسية وتعزيز الاتفاق بين القوى المختلفة، ويرى أن تراجع الانسجام أو الانتماء أو الولاء الحزبي، وتعدد الفصائل الداخلية وتزايد معدل الخلافات بينها الذي يؤدي إلى إضعاف تماسك الحزب.[3]

إذا كانت قوة الأحزاب وفعاليتها ترتبط بمدى تماسكها الداخلي وقدرتها على إدارة خلافاتها بما يحول دون حدوث الانشقاقات الحزبية فإن ظاهرة الانشقاق تعد أحد أهم مظاهر عدم الاستقرار الحزبي وضعف التماسك التنظيمي. فعلى الرغم من الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة إلا أنه لم يتم الاتفاق بين الدارسين السياسيين حول إطار نظري أو تفسيرات متكاملة للظاهرة فالدراسات الحديثة التي اهتمت بالظاهرة الحزبية من خلال تركيز

[1] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 126

[2] Issaka K. souare, les partis politiques de l'opposition en Afrique la quête du pouvoir (chapitre 1 l'évènement et l'évolution des partis politique en Afrique), presses de l'université de monteréal, 2017, P 34

[3] حازم عمر، الانشقاقات في الأحزاب السياسية، المستقبل العربي، لعدد 484، لبنان، 2019، ص 88

العمل الأكاديمي على الأحزاب الجديدة غير أن ظاهرة الانشقاق ظهرت خلال العقدين الأخيرين نتيجة انشطار الأحزاب الجديدة، كما أن الظاهرة لم تحضى في الأدبيات السياسية المقارنة بالقدر الكافي من الاهتمام على الرغم مما تشكله من تأثير على استقرار مؤسسية الأحزاب والنظام الحزبي.[1]

فبذلك تكون ظاهرة الانشقاقات الحزبية من بين الظواهر التي لازمت الأحزاب السياسية خاصة الحديثة منها فهي بأساس تتعلق بدرجة الجودة المؤسسية والتنظيمية الداخلية للحزب فكلما توفر الحزب على إطار مؤسساتي وتنظيمي جيد فإنه يسمح للحزب من ممارسة دوره بفعالية، كما أصبحت الظاهرة اليوم تشكل تهديد حقيقي لاستقرار النظام السياسي مع غياب الإطار النظري لدراسة الظاهرة مما يصعب من مهمة تحديد الظاهرة وكذا معالجتها حيث أصبحت ظاهرة الانقسامات تميز اغلب الديمقراطيات الحديثة خاصة دول العالم الثالث إلى درجة أصبحت ميزة لصيقة بهذه الأنظمة نتيجة الأزمات المتكررة التي كانت في الغالب نتائجها انقسامات داخلية للأحزاب. فدراسة ظاهرة الانقسامات لم تتم بشكل مستقل بل كانت في اطار السياسيات المقارنة تتم من خلال دراسة الأحزاب السياسية كجزء من الدراسة وليس منفصلا عنها

وفي ظل محاولة الدارسين وضع تعريف لظاهرة الصراع والتعاون بين الفصائل الحزبية خاصة في ايطاليا قدم الايطالي **"اندريا سيرون"** تعريفا للانشقاق الحزبي على أنه يعني خروج فيصل من الحزب الذي ينتمي إليه والانضمام إلى حزب آخر أو تأسيس حزب جديد ويرى أيضا أن الانشقاق يكون نتيجة قرار فصيل بالابتعاد أو الانفصال عن الحزب. ويقدم الباحث التركي **"أوزان ديميركول"** في دراسة 2015 تعريف للانشقاق في النظام الحزبي التركي، فهو يعني خروج فصيل من الحزب ليؤسس حزبا جديدا موضحا أن تلك الحالة قد تتكرر أكثر من مره داخل الحزب الواحد، وأنه في الغالب ما تتجه الفصائل المنشقة إلى تأسيس أحزاب جديدة وهنا يميز الباحث بين الأحزاب المؤسسة الأساسية/ الأصلية و الأحزاب المنشقة.[2]

فمن خلال هذين التعريفين باقي الاجتهادات التي اهتمت بتقديم تعريف لظاهرة الانشقاق، فإنه يمكن القول أن الانشقاق يعني خروج عضو أو فصيل من الحزب الأصلي أو الحزب المؤسس بالتخلي عن مبادئه وأفكاره والدفاع عنها إلا أن غالبية الدارسين لم يحددوا نوع الانشقاق إما بالعزل أو الفصل أو الاستقالة ، فهو الحدث الذي ينتهي بخروج العضو من الحزب وإنهاء العلاقة به وتأسيس حزب آخر جديد.

وهنا يجب التمييز بين الانشقاق الحزبي و الانقسام الحزبي، فانفصال يعني خروج فصائل وأجنحة جديدة من الحزب الأساسي قد تكون نتيجة للأسباب الفكرية أو نتيجة للاختلاف حول القضايا بالتوجه العام للحزب أو في الغالب تكون نتيجة الصراعات الداخلية، وتأخذ ظاهر الانشقاق ثلاثة أشكال إما التعاون فيكون بتعاون الفصائل داخل الحزب لتجعل من نفسها عاملا مهما في زيادة المكاسب بينها، أو من خلال الانقسامات التنافسية فتكون من خلال عدم التوافق بين الفصائل الداخلية نتيجة صعوبة إدارة الصراع داخل الحزب نتيجة

[1] المرجع نفسه، ص 90

[2] المرجع نفسه، ص 93

تنوع الآراء مما قد تضعف الروابط لداخلية للحزب وتؤثر على تماسك الحزب، الانقسامات الانحلالية وتكون فيه الفصائل تسعى إلى خدمة مصالحها بالدرجة الأولى وترفض التعاون مع الفصائل الأخرى مما يؤدي إلى إضعاف الحزب وتفككه.[1]

2- المحور الثاني : الأزمة السياسية في تونس وعزل الأحزاب السياسية

تمثل الديمقراطية في تونس اليوم من بين التجارب الناجحة في العالم العربي بعد موجة ما سمي بالربيع العربي أذا شكلت التعددية السياسية أهم مكاسب الثورة التونسية إلا أن الحفاظ عليها كان من بين التحديات الكبرى التي عرفتها النخبة السياسية في تونس، فالمسار السياسي عرف العديد من الاضطرابات التي هدد بالدرجة الأولى كيان النظام السياسي وكانت ظاهرة الانقسامات الحزبية من بين أهمها إذ شملت أغلب الأحزاب السياسية في تونس الذي تولد عنها أحزاب مجهريه لم تعكس التعددية السياسية بالقدر ما كانت تهديدا لها

1.2- أولا: واقع الأزمة السياسية التونسية

بإعلان الرئيس التونسي "قيس سعيد" بتاريخ 25 يوليو 2021 قرار عزل رئيس حكومته، وتجميد كل اختصاصات مجلس النواب، ورفع الحصانة عن أغلب النواب وإقرار جملة من الإقالات التي مست إطارات مدنية وأمنية انتهت بتركيز السلطات الثلاث في يده، وذلك على حسب بيان الرئاسة التونسية التي أقرت بأن ذلك جاء عملا بالفصل 80 من دستور 2014 على اعتبار أنه اجراءات اتخذها الرئيس حماية لسيادة الدولة وكيانها من التهديدات، وضمانا منه للسير العادي لشؤون الدولة من خلال توليه لجميع السلطات.[2] إلا أن هذه القرارات جاءت في سياقات الأزمة السياسية التي تعصف على مدار السنتين نتيجة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي منحت حركة النهضة أكبر كتلة برلمانية لم تحقق الأغلبية أين تولدت عنها صراعات وتجاذبات، بإضافة إلى الصراع حول الصلاحيات الدستورية بين رئيس الجمهورية والرئيس الحكومة ومجلس النواب.[3]

في ظل هذه الأزمة السياسية التي يرى فيها النظام السياسي الحاكم في تونس حماية لكيان الدولة وسيادتها يتساءل البعض حول طبيعة هذه القرارات أهي ثورة مضادة؟، أو تصحيح للمسار الثوري؟، أوتفعيل للدستور؟ أو تحقيق لطموح فردي ؟ أو الإرادة الشعبية؟ هذه التساؤلات وغيرها كلها محاولة لفهم الوضع

---

[1] المرجع نفسه، ص 94

[2] تونس: من إنقلاب 25 يوليو إلى استفتاء على تغيير الدستور، وحدة الدراسات السياسية، مركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، اغسطس 2022، شوهد في 2022/08/12

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/tunisia-from-the-july-revolution-to-the-constitution-referendum.aspx

[3] الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس "ظروفه وحيثياته ومآلاته" وحدة الدراسات السياسية، المعهد العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، يوليو 2021، شوهد في 2022/08/12

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Presidential-Coup-over-the-Tunisian-Constitution.aspx

المزلزل الذي أصاب المسار الديمقراطي التونسي- الذي بدأت مسيرته منذ 14 جانفي 2011.[1] على الرغم من اختلاف التأويلات والتسميات للإجراءات التي اتخذها الرئيس في يوليو 2021 بانقلاب رئاسي أو انقلاب دستوري، إلا أنه عرف في أدبيات الديمقراطية والتحول الديمقراطي باصطلاح الانقلاب الذاتي self-coup استعمل المصطلح للدلالة على نوع من الانقلابات يسعى من خلالها الرئيس المنتخب ديمقراطيا للانقلاب على الآليات القانونية التي أوصلته إلى السلطة، ويستولي بذلك على السلطتين التشريعية والقضائية، ويمارس الحكم عن طريق المراسم الرئاسية إلى غاية إجراء استفتاء وانتخابات التشريعية.[2]

2.2 ثانيا: الشرعية الدستورية في التأسيس للحكم الفردي

استند الرئيس التونسي-" قيس سعيد" في تبرير الإجراءات التي اتخذها عشية 25 من يوليو من المنطلق الدستوري الذي تضمنه الفصل 80 منه "لرئيس الجمهورية وفي حالة خطر داهم ممدد لكيان الوطن وأمن البلد واستقلالها يتعذر معه السير العادي لشؤون الدولة، يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب، وإعلام رئيس المحكمة الدستورية"[3] هذا على حد تفسير رئيس الجمهورية، إلا أن الدستور في هذه الحالة لا يمنح لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب كما أن هذا الأخير لا يقدم لائحة لوم للحكومة خلال هذه الفترة، إلا أن الرئيس التونسي خالف الدستور فعوض استشارة رئيس الحكومة و رئيس مجلس نواب الشعب قام بعزل رئيس الوزراء وحل المجلس، ومن جانب آخر لم يمنح الدستور رئيس الجمهورية رئاسة النيابة العمومية، وضع السلطة القضائية تحت سلطته،[4]

ففي ظل استمرار الرئيس التونسي- في مشروعه السياسي الذي أسماه بالجمهورية الجديدة متجاهلا بذلك مختلف التشكيلات السياسية الفاعلة في الساحة السياسية منها الأحزاب التونسية التي كانت الغائب الأبرز في مشاورات الرئيس في الإعداد للدستور حتى الأحزاب التي دعمت مشروعه السياسي، حيث أن الرئيس أقصى هذه الأحزاب من الهيئة الاستشارية الموكل لها صياغة أسس الدستور الجديد، حيث كانت هذه الهيئة محل رفض قاطع من طرف الأحزاب السياسية التونسية.[5]

تجاهل الأحزاب السياسية في اتخاذ قرارات مصيرية يعتبر تعدي على أحد مبادئ النظام الديمقراطي التونسي- حيث نجد أن هذه الممارسات عانى منها الشعب التونسي عقود من الزمن التي سيطر فيها الرئيس السابق «زين

---

[1] سهيل الحبيب، حدث 25 يوليو" من تونس في الديمقراطية المنكودة والمشلولة، و الشعبوية المتوثبة وتحديات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 1

[2] تونس من انقلاب 25 يوليو إلى استفتاء على تغيير الدستور، المرجع نفسه، ص 2

[3] الأمر الرئاسي 506 المؤرخ في 25 ماي 2022 المتعلق بالدعوة الناخبين في مشروع دستور جديد للجمهورية التونسية.

[4] الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس "ظروفه وحيثياته ومآلاته، مرجع سابق، ص 2

[5] أمال الهلالي، بعد اقصائها من مشاورات الجمهورية الجديدة، هل تنجح الأحزاب التونسية في توحيد صفوفها ضد الرئيس؟، الجزيرة نت، 2022/05/23، شوهد في 2022/08/12

https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/5/23/%D8%A8%D8%B9%D8%AF

العابدين بن علي" على زمام السلطة وكانت الأحزاب السياسية مجرد مؤسسات تمثيلية لا أكثر ولا أقل في خدمة النظام السياسي. وهو ما يحاول الرئيس الحالي تجسيده لكن بأسلوب مختلف.

إلا أنه ما لم يكن متوقع في المشهد السياسي التونسي في ظل الانقلاب الدستوري الذي عصف بأسس النظام الديمقراطي الذي أقامته ثورة 24 من يناير 2011، فقد رحبت شرائح واسعة من المجتمع التونسي- بهذه الإجراءات مما جعل البعض يتساءل هل تخلى التونسيون على مبادئ ثورتهم التي أسست الحكم الديمقراطي أرست ومؤسساته بعد ما يقارب خمسة عقود من الاستبداد؟ وذلك بناءا على النتائج المتوفرة في استطلاعات المؤشر العربي [1]

كسبت قرارات الرئيس نوعا من التأييد هوا ما يؤكد لنا ضعف احتواء الأحزاب السياسية للجماهير وتأطير التوجه السياسي العام على الرغم من عدم الشرعية التي اكتستها القرارات فغياب وظيفة تأطير الرأي العام، وغياب وظيفة التنشئة السياسة التي تعتبر المؤسسة الأهم في هذا المجال فتخبط الأحزاب السياسية التونسية في أزماتها الداخلية أفقدها ثقة الشعب التونسي الذي لم يجد ملجأ إلا إلى السلطة على حساب شرعية السلطة.

غير أن هذا الترحيب الشعبي بقرارات الرئيس ليس مرده رفض النظام الديمقراطي، وآليات النظام السياسي الذي جاءت به الثورة التونسية حيث أن التونسيين منحازون بصفة كبير للنظام الديمقراطي، حسب ما أظهرته نتائج الاستطلاع لسنة 2020/2019 التي أظهرت أن 80% من التونسيين يؤيدون النظام الديمقراطي، غير أن هذا الترحيب بقرارات الرئيس جاءت على خلفية موقف النقدي للتونسيين من مؤسسات الدولة خاصة البرلمان، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع الرأي للمؤشر العربي التي تضمنت قياس مدى ثقة المواطنين بالمؤسسات السيادية (الحكومة البرلمان، القضاء) أظهرت النتائج أن هناك عدم الثقة بين التونسيين و البرلمان كرستها السنوات الأخيرة حيث وصلت النسبة على ما يقارب 64% حسب آخر استطلاع 2020/2019، وبذلك فإن فجوة الثقة بالبرلمان التونسي تكاد تتعدى الثقة المبنية على تقييم الأداء مما يفتح المجال للتساؤل حول شرعية هذه السلطة التي تشكل إحدى أهم سلطات النظام السياسي.[2]

وفي مقابل ذلك تمتع الحكومة التونسية بثقة أكبر من البرلمان حيث وصلت نسبة الاستطلاع لسنة 2020/2019 إلى حوالي 49% ممن يثقون في الحكومة الأمر الذي يجعل الرأي العام التونسي- منقسم في ظل الأزمة السياسية التي تعرفها الحكومة الحالية إلى جانب الأزمة الاقتصادية الخانقة والصحية التي حذرت من خطورتها العديد من الأحزاب السياسية في ظل عجز الحكومة.

[1] اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية، وحدة الاستطلاع الرأي العام، مجلة سياسيات عربية، العدد 52، المجلد 9، سبتمبر 2021، ص106

[2] المرجع نفسه، ص 110

3. المحور الثالث: الانقسام الحزبي كعامل لتراجع دور الأحزاب السياسية في تونس

في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي باتت تعصف بتونس كان الأحزاب السياسية على الهامش إذ أكتفت بالتنديد بالسياسية الحكومية اتجاه الأوضاع الاقتصادية والصحية وكانت حركة النهضة صاحبة الأغلبية البرلمانية بتحذير في بيان على لسان مكتبها التنفيذي من خطورة الوضع محملة الحكومة المسؤولية الكاملة، إلى جانب هذا أهم ما ميز القرارات الأخيرة للرئيس التونسي التي أتت بالانقلاب حيث أن هذا الأخير أدار ظهره تماما للأحزاب السياسية على اعتبار أنها الفاعل الأساسي في مثل هكذا أزمات مما جعل الأحزاب السياسية خارج اللعبة السياسية في موقف مزري تحسد عليه.

3-1 أولا: المشهد الحزبي التونسي عشية الانقلاب على الدستور

كانت الانتفاضة التي شهدتها تونس في جانفي 2011 ما سمي بالربيع العربي انطلاقة الحقيقية للتعددية السياسية التي بقيت حبيسة منذ اقرارها في سنة 1987 بفعل نظام الحزب الواحد مع وجود أحزاب صغيرة لم تكن سوى تزيين لواجهة الديمقراطية، إلى غاية 2011 أين نمت الأحزاب السياسية بسرعة كبيرة مما أصبح لدى بعض المختصين يشكل تهديدا للديمقراطية التونسية، وذلك لحجم الأحزاب الصغيرة جدا والهامشية التي بلغت درجة من التجزئة تجد له أبعد من أن يمثل مصالح منافسيه إلا أن ما ميز المشهد الحزبي عشية الانقلاب هو الانقسامات الحزبية التي مست أغلب الأحزاب التونسية حتى أعرق الأحزاب التي عرفت بتنظيمها الجيد وإيديولوجيتها الواضحة منها حركة النهضة، والحزب الديمقراطي الإسلامي مما جعل العديد من التونسيين يفقدون الثقة في هذه الأحزاب التي أصبحت لا تساهم في إيجاد الحلول لمشاكل البلاد التي تفاقمت بدرجة كبيرة بذلك أصبحت أزمة الأحزاب تشكل أزمة الديمقراطية.[1]

تسبب هذا الارتباك الذي عرفته الأحزاب السياسية عشية الانقلاب إلى الانقسامات التي لم تشهدها الساحة التونسية من قبل، اتهمت الرئيس على إثرها بمحاولة عزلها عن العمل السياسي ورفضه لهم، مما أدى إلى تراجع دورها بشكل كبير وانحسارها في مقابل تزايد دور الرئيس وانفراده بالسلطة، من ابرز ما ميز المشهد الحزبي هو ما تعرضت له حركة النهضة من انقسامات داخلية على اعتباره أكبر الأحزاب البرلمانية صاحبة الأغلبية التي عرفت استقالة جماعية في سبتمبر 2021 ما يقارب 120 نائبا أعلنوا استقالتهم من الحركة إلى جانب ثاني حزب برلماني "حزب قلب تونس الذي عرف شرخا كبيرا في داخله على اثر الاستقالة الجماعية لأعضائه بسبب الخلاف حول التصويت على الدستور الذي أقره الرئيس التونسي.[2]

---

[1] أدم يوسف، سنة حزبية صعبة في زمن الانقلاب "تقارير عربية"، العربي الجديد،2022/07/13، أطلع عليه في 08/09/، متاح على الرابط 2022

https://www.alaraby.co.uk/politics

[2] أمال الهلالي، مرجع سابق

إلا أن حمى الانقسامات لم تسلم منها حتى الأحزاب المساندة للرئيس في مشروعه، فعرفت هذه الأخيرة انشقاقات في قياداتها بين مؤيد للمشروع ورافض له منها عمادة المحامين، ومنظمة الفلاحين التي عرفت بروز قيادتين متعارضتين على رئاسة المنظمة حول مشروع الرئيس الأمر الذي جعلها بين خيارين إما معارضة مشروع الرئيس دون مماطلة أو الانسحاب من الساحة السياسية كليا، كما عرفت الأحزاب اليسارية التونسية هي الأخرى داء الانقسامات منها حزب المسار الديمقراطي الذي عرف انشقاق كوادره وقياداته لصالح مساندة الرئيس، كما عرف حزب العمال انسحاب عشرات من كوادره التي تمثل صلب الحزب.[1]

2-3 ثانيا: عزلة الأحزاب وغياب الحضانة الشعبية

أن الدعامة الأساسية والأولى للأحزاب في الأنظمة الديمقراطية هي القاعدة الشعبية والدعم الشعبي الذي يحضى به الحزب من أجل إيجاد مكانة سياسية في النظام الديمقراطي، غير أن المشهد التونسي كان خلافا لذلك حيث أن ما ميزها هو الهوة الكبيرة التي كانت بين الأحزاب السياسية والمواطن فحسب استطلاع الرأي للمؤشر العربي فقط 20% من التونسيين ممن أبدو ثقتهم في الأحزاب، في حين أن نسبة 70% عبروا عن عدم ثقتهم في الأحزاب في السنوات الأخيرة 2020/2019، كما رافق عدم الثقة في الأحزاب ضعف في نسبة الانتساب إلى الأحزاب إذ بلغ عدد ممن عبورا عن انتسابهم حولي 4% في مقابل أن 24% من اقروا بعدم انتمائهم للأحزاب في آخر استطلاع الرأي 2020/2019.

ويرجع أساس تفسير هذا الموقف المعادي للأحزاب السياسية بعدة عوامل متداخلة أبرزها درجة الاستقطاب الحاصل بين التيارات الإسلام السياسي والتيارات العلمانية، التي كانت السبب في إدخال البلاد في عدة أزمات، بالإضافة إلى شيوع الخطاب الإقصائي في حق التيارات الإسلامية، إلى جانب غياب التنافس القائم على أساس البرامج والاهتمام بالخطابات الشعبوية وتبادل التهم خاصة المتعلقة بالفساد، مما دفع بالتونسيين إلى اعتبار أنها أحزاب مصلحية على حساب مصلحة المواطن.[2] بذلك فإن هذه المؤشرات تدل على حالة الإحباط وعدم الثقة التي تخيم على المشهد السياسي التونسي، مما يدل على تراجع الاهتمام بالشأن السياسي من قبل المواطنين التونسيين مقارنة مع ما كان خلال ثورة 2011 بإضافة إلى حالة اللامبالاة السياسية خاصة ما تعانيه الأحزاب السياسية بصفة خاصة والمشهد السياسي بصفة عامة، وغياب التوافق السياسي الذي لم يرقى مستوى أن يكون ثقافة سياسية في المجتمع التونسي- الذي افتقر إلى الحضانة الشعبية التي تضمن له الاستمرار والديمومة.[3]

---

[1] آدم يوسف، مرجع سابق

[2] اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية، المرجع السابق، ص 111

[3] هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس محطات و مطبّات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، قطر، ص 12

1-3 ثالثا: انتصار الشعبوية على حساب النظام الحزبي

تمثل الشعبوية تيار سياسي مثالي تعتبر الرجوع إلى الشعب والاعتماد الكامل على عفويته، واندفاعه الثوري أساس العمل السياسي الناجح ووسيلة فعالة لتغيير المجتمع ودفعه باتجاه الثورة الكاملة، عرفت تاريخيا على أنها حركة سياسية ووسيلة معارضة الحكم القيصري تزعمها بعض المثقفين الروس ما بين عامي 1850 و1880 وكانت تعرف باسم **"نارودنيتشيتفو"** حاولت هذه الحركة قلب النظام القيصري وتخليص روسيا من التخلف الاقتصادي والسياسي.

كما أن لمفهوم الشعبوية في التاريخ السياسي الأمريكي معنى آخر روج له حزب الشعب ارتكزت أيديولوجيتهم على شعارات مبسطة ومتطرفة، حيث اختلف الباحثون في تقييم مضمون الشعبوية الأمريكية فالبعض اعتبرها انتفاضة المزارعين ضد الطغيان المتعاظم للمدن، والبعض الآخر اعتبرها حركة رائدة من حركات الإصلاح الأمريكي.[1]

بدى واضحا بروز التيار الشعبوي وصعوده اللافت خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019 في تونس والتي كانت ضد النظام الحزبي، حيث تم تفسير ذلك نتيجة بما سمي " التناقض الهيكلي" الذي يعني التناقض بيم ما تقتضيه السياسة في الديمقراطية التي تسعى لخدمة الشأن العام، وما اقتضته الحاجة الكامنة التي حركت النخب الحزبية سواء الحاكمة أو المعارضة التي قامت على فكرة الجمع بين العمل السياسي وتحقيق المصلحة الخاصة في آن واحد إلى جانب هذا التناقض البنيوي واستفحال أزمة الثقة في أداء الأحزاب السياسية كلها عوامل استثمر فيها المنطق الشعبوي لبروزه. إلا أن المخاوف التي أصابت المهتمين بالشأن التونسي من صعود الشخصيات والقوى الشعبوية ووصولها إلى دفة الحكم في ظل المسار الديمقراطي الفتي الذي تمر به تونس كبديل عن النظام الحزبي الكلاسيكي ومدى قدرة قوى **"ضد النظام"** من تركيز دعائم النظام الديمقراطي.[2]

بداية الحرب الإعلامية التي بدأت بين مختلف التوجهات السياسية في الانتخابات الرئاسية التي كانت مفاجئة وسابقة لأوانها غلب عليها المنطق الشعبوي الرافعة لشعار **"ضد المنظومة الحزبية"** أي (حكم الأحزاب) الذي كان مستترا تحت شعارات ومطالب المواطنين التي انكشفت فيما بعد عن بعض المرشحين مثل ما حدث مع نبيل القروي وحزبه، ففي ظل هذا الصراع كان الرئيس قيس سعيد الطرف الأبرز الرئيسي في القوى الشعبوية التي حملت مشروعا حقيقي ضد الحكم الديمقراطي، حيث أنه كان الوحيد الذي دخل المعترك الانتخابي بمشروع شعبوي بالمعنى الحقيقي والعميق للكلمة حيث برز ذلك من خلال ما روج له ببرنامجه المعروف **"باللابرنامج"** حيث لمح خلال حملته الانتخابية من أنه مختلف عن بقية المرشحين كونه لا يحمل برنامجا انتخابيا

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، ص 481

[2] سهيل الحبيب، مرجع سابق، ص 3

يسوق للأكاذيب والأوهام والوعود الزائفة، إنما برنامجه يتمثل في مجموعة الأفكار والتصورات التي سيستشير الشعب في تنفيذها على أرض الواقع للانطلاق في عملية البناء السياسي والإداري لتونس وفق أسس جديدة.[1]

فمصطلح "الاستشارة الشعبية" هو في حد ذاته غامض فجمع المقترحات وصياغتها، وإعداد الدستور و عرضه على الاستفتاء كلها مهام توقفت على لجنة لم ينتخبها مجلس نواب الشعب ولا هي منتخبة في ذاتها وإنما عينها الرئيس ذو التوجه الذي يرفض تماما النخب الديمقراطية التي هي الأجدر بالقيام بهذه العملية في إطار العمل لمصلحة الديمقراطية.[2]

خاتمة:.

استخلاصا مما تم التطرق إليه فإنه على الرغم مما يحتله موضوع الأحزاب السياسية في الدراسات السياسية إلا أنها لم تتمكن من معالجة المشاكل التي تعاني منها الظاهرة وعلى رأسها الانشقاق الذي تعرفه الأحزاب السياسية حيث على الرغم مما أصبحت تشكله اليوم الظاهرة من تهديد على تماسك النظام السياسي الذي يكون محوره استقرار في البنية التنظيمية للأحزاب الذي يمكنها من ممارسة دورها كفاعل محوري وأساسي في العملية السياسية فانشقاقات والتصدعات التي تنشأ داخل الأحزاب السياسية التي يتولد عليها أحزاب مجهرية لا تعكس تماما التعددية في المجتمع وإنما تشكل تهديد للديمقراطية في حد ذاتها، فهذا مايؤكد على فرضياتنا السابقة التي تسلم بأن الاستقرار النظام السياسي مرهون بالدرجة الأولى باستقرار البنية التنظيمية للأحزاب.

على الرغم مما تشكله التجربة التونسية في التحول الديمقراطي من بين الدول التي حققت شوط هاما في مسارها نحو الديمقراطي التي أرستها ثورة يناير 2011، إلا أن مسارها هذا عرف العديد من الأزمات التي كانت آخرها القرارات التي أعلن عنها الرئيس "قيس سعيد" على حسبه لبناء الجمهورية الجديدة، غير أن هذه القرارات التي كانت لدى البعض تكريس واضح لحكم فردي استبدادي ضاربا عرض الحائط القيم الديمقراطية لثورة 2011، وانقلاب على الشرعية الدستورية التي أوصلت الرئيس إلى الحكم، فأحزاب السياسية التونسية كانت تحت وقع الصدمة فأزمات الداخلية من انقسامات و استقالات جماعية لأعضائها لم يشهد لها مثيل النظام الحزبي التونسي- بإضافة إلى الانقسام حول مشروع الرئيس بين مؤيد ومعارض كلها عوامل أدت بأحزاب التونسية أن تكون خارج الحسابات وتعطيل دورها كفاعل مهم في هذه الأزمة الخانقة، حيث أن الرئيس أدار ظهره للأحزاب السياسية التي كانت خارج حساباته، في مقابل بروز الخطاب الشعبوي المعارض للنظام الحزبي حيث شكل هذا التيار في نظر المختصين أنه تهديد لأسس النظام الديمقراطي ، وبذلك نقول أن النظام الديمقراطي من بين أهم الأسس التي يقوم عليها وجود أحزاب سياسية ذات بناء مؤسسي- متماسك يمكنها من أداء وظائفها إلى جانب مشاركة كل الفواعل السياسية عبر علاقة التأثير والتأثر بينها في سبيل

[1] المرجع نفسه، ص ص 4، 5

[2] وحدة الدراسات السياسية خريطة قيس سعيد: أنحل أزمة تونس أم تعمقها؟ ، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 21 ديسمبر 2021، ص 1

الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة بما يخدم جميع التوجهات والإيديولوجيات، بذلك نؤكد على أنه لا يمكن أن يكون نظاما ديمقراطيا ما لم توجد أحزاب فاعلة، ولا يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دورها المحوري إلا في ظل النظام الديمقراطي، أما الانفراد بالسلطة وتجاهل جميع الأطراف السياسية الفاعلة في أي دولة تحت غطاء الإصلاحات وأكاذيب البناء والتجديد ما هو في الحقيقة إلا تهديد لأسس النظام الديمقراطي وترسيخ للاستبداد.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية يمكن تقديم التوصيات التالية:

يجب العمل على تقوية الأسس الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية التي تكون الأحزاب السياسية في المحرك الأساسي شريطة أن تكون هذه الأخيرة ذات بنية تنظيمية محكمة تبنى على أسس قوية تتمتع باقتناع واسع لدى الأفراد المنتمين تحت هذا الغطاء الحزبي.

ضرورة تبني أيديولوجية راسخة تقي الحزب من شبح الانقسام حتى يتمكن الحزب من لعب دوره الأساسي فكلما تمكنت الأحزاب من الحفاظ على استقرارها فإنها تساهم في استقرار السلطة السياسية، وهو ما يجب أن تكون عليه الأحزاب السياسية التونسية فعدم استقرارها أدى بها إلى الوقوف على هامش الأزمة بل وكانت هيا سبب الأزمة لدى البعض.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1978
2. حسان محمد شفيق، العاني، الأنظمة **السياسية والدستورية المقارنة**، مطبعة جامعة بغداد، كلية القانون والسياسية، بغداد، 1986
3. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث،
4. ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة "دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004

المقالات العلمية :

1. أحمدعفاني، عبد العزيز بن طرمول، **الأحزاب السياسية وإشكالية التمثيل السياسي في الجزائر**، الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة وهران، 2019
2. أمال الهلالي، **بعد اقصائها من مشاورات الجمهورية الجديدة، هل تنجح الأحزاب التونسية في توحيد صفوفها ضد الرئيس؟**، الجزيرة نت، 2022/05/223، شوهد في 2022/08/12، https://bit.ly/3Y5csA7
3. أدم يوسف، **سنة حزبية صعبة في زمن الانقلاب** "تقارير عربية"، العربي الجديد،2022/07/13، أطلع عليه في2022/08/09 https://www.alaraby.co.uk/politics

4. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، **الأحزاب السياسية و الانتقال إلى الديمقراطية** " دليل للقادة و المنظمين و الناشطين حول الأسلوب الديمقراطي لبناء الأحزاب"، لبنان، 2004

5. هيثم سليماني، **التوافق السياسي في تونس محطات و مطبّات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، قطر

6. وحدة الاستطلاع الرأي العام **اتجاهات الرأي العام التونسي نحو التجربة الديمقراطية**، ، مجلة سياسيات عربية، العدد 52، المجلد 9، سبتمبر 2021

7. وحدة الدراسات السياسية **تونس: من انقلاب 25 يوليو إلى استفتاء على تغيير الدستور**، ، مركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، اغسطس 2022، شوهد في 2022/08/12 https://bit.ly/3kHJSWV

8. وحدة الدراسات السياسية **الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس "ظروفه وحيثياته ومآلاته"** ، المعهد العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، يوليو 2021، شوهد في 2022/08/12 https://bit.ly/3R7ZUpn

9. وحدة الدراسات السياسية **الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس "ظروفه وحيثياته ومآلاته"** ، المعهد العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، يوليو 2021، شوهد في 2022/08/12 https://bit.ly/3R7ZUpn

10. وحدة الدراسات السياسية **خريطة قيس سعيد: أتحل أزمة تونس أم تعمقها؟**، ، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 21 ديسمبر 2021

11. حازم عمر، **الانشقاقات في الأحزاب السياسية**، المستقبل العربي، لعدد 484، لبنان، 2019

12. سهيل الحبيب، حدث 25 يوليو" **من تونس في الديمقراطية المنكودة والمشلولة، و الشعبوية المتوثبة وتحديات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021

النصوص القانونية :

13. الأمر الرئاسي 506 المؤرخ في 25 ماي 2022 المتعلق بالدعوة الناخبين في مشروع دستور جديد للجمهورية التونسية.

المراجع باللغة الأجنبية:

Issaka K. souare, **les partis politiques de l'opposition en Afrique la quête du pouvoir (chapitre 1 l'évènement et l'évolution des partis politique en Afrique)**, presses de l'université de monteréal, 2017